

# صاحب الجلالة يعلن
# عن عدة تدابير اجتماعية هامة

**وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني خطابا الى الأمة أعلن فيه جلالته عن عدة تدابير اجتماعية تهم التشغيل والزيادة في الأجور ومشكل السكن.**

**كما دعا صاحب الجلالة إلى عقد دورة استثنائية للبرلمان لدراسة قانون تعديلي لميزانية 1991.**

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز: خلافا لما يظنه البعض لا أخاطبك اليوم لأحدثك عما جرى في فاس. فالذي جرى في فاس، أقول بكل نزاهة وبكل نقد ذاتي. أنا إلى حد ما مسؤول عنه. فأين هي مسؤوليتي؟. مسؤوليتي أني أعطيت الأمر الصارم لقوات الأمن لتتخلى عن أسلحتها في جميع مدن المغرب، وأن تتركها في الثكنات سواء بالنسبة لرجال الشرطة أو الدرك أو القوات المساعدة. فتردد البعض منهم وقال: لنحتفظ بأسلحتنا حتى نتمكن على الأقل من أن نطلق طلقات انذارية في الهواء. قلت لهم ولو ثم زادوا وقالوا حتى نتمكن على الأقل من استعمال الرصاص المطاطي. قلت لهم ولو، فنحن أمام يوم عادي كجميع الأيام سيقوم بالإضراب فيه من أراد وسيذهب إلى عمله من أراد ذلك. ومصالح الدولة لن تتوقف المهم أن تمنعوا التجمعات وأن تضمنوا للناس حرية العمل.

ولكن شعبي العزيز، كما قلت لك أنا المسؤول عما وقع في فاس، لأنني لم أكن أظن أنني بعد ثلاثين سنة من التعامل والتساكن والتلاحم سأجد في مدينة من المدن ضجة مثل هذه وروح فتنة مثل هذه. ولما رأينا أن أعوان السلطة من أفراد الأمن والدرك والقوات المساعدة بدأوا يسقطون ضحية مسالمتهم، أعطينا آنذاك الأمر بأن يستعملوا ما يجب استعماله للدفاع المشروع عن النفس لا عن أنفسهم فقط ولكن على أنفس المواطنين الذين هم قبل كل شيء في حمايتي، وأنا مسؤول عن راحتهم وسلامتهم وأسرهم وأرزاقهم. إذن طوينا قضية فاس. فما وقع في فاس لا يمت إلى ما سأخاطبك فيه من قريب أو بعيد.

إن ما وقع في فاس قامت به جماعة من المجرمين، و من السراق، أولئك الذين حاربتهم قوات الأمن وتابعتهم منذ شهور حتى لا يروجوا في الناحية لا الكيف ولا منتوجات الكيف ولا المخدرات، فأصبحوا ناقمين ينتظرون الفرصة لينقضوا على أموال الناس وليعملوا في قوات الأمن ما يريدون. فهنيئا لقواتنا الأمنية على ثباتها واستماتتها وتهانئي الحارة لهم جميعا. ودعواتي بالشفاء لمن أصيب منهم بجراح خطيرة وهم كثيرون.

والآن، لنرجع إلى سنة 1991 وما ينتظرنا بعد 1991 من تحديات ومن تخطيطات ومن حوار ومن اطمئنان ومن ثقة متبادلة بين جميع هياكل الأمة ومقوماتها لنطل على هذا العقد الاخير من هذا القرن بروح إيجابية وحذرة وواقعية ولكن متفائلة.

إنني شعبي العزيز، لم أنتظر شهر ديسمبر 1990 لأخاطبك وأفتح معك الحوار فيما يخص الطبقة الشغيلة وفيما يخص المشاكل الاجتماعية بكيفية عامة، ومشكلة البطالة بكيفية خاصة، بل سبقت الاحداث والمطالب وفاتحتك بما في نفسي وما قررته في ذهني معك وبك يوم 8 يوليوز من السنة الماضية حينما قلت لك أنني سأنشىء مجلسا للشباب والمستقبل، وفسرت لك آنذاك ما المنتظر من هذا المجلس. وفي نوفمبر، نصبت ذلك المجلس وعينت أمينه العام وألقيت كلمة ضافية طويلة لتبيان ما



أنتظره من ذلك المجلس وما أنيطه به من مسؤوليات، لا أقول إدارية فقط، بل إدارية وسياسية واجتماعية ومستقبلية. وأكدت على الصبغة الخاصة لهذا المجلس حتى أنني حاولت أن يضم جميع الهيئات المفكرة والسياسية والنقابية، كما حاولت جهد المستطاع أن يكون ذلك المجلس مرآة للمغرب الحقيقي. مغرب المدن ومغرب البادية: مغرب الصناع والفلاحين والموظفين وأصحاب الصناعة الصغيرة وأرباب العمل. وقلت لهم آنذاك، عليكم أن تعلموا أن المغرب يواجه كل سنة مشكلة معضلة، ألا وهي تشغيل مائة الف من الشباب المغربي كل سنة. وسأرجع فيما بعد إلى هذه القضية.

قلت لك إنني لم أنتظر شهر ديسمبر من السنة الماضية لأنكب على هذا المشكل، ولكن حينما جاءت المطالب بالنظر في أجور العمال والتعويضات على ضوء ارتفاع المعيشة، وعلى ضوء المناخ العمالي آنذاك، كلفت لجنة صغيرة من الحكومة لتفتح باب الحوار بالسؤال والجواب. وحينما ظهر لنا أن حجم المشكل وهو معقول يتجاوز وزيرين كلفنا لجنة حكومية يرأسها وزيرنا الأول للنظر في المشاكل الإجتماعية. وحينما التقت اللجنة الوزارية مع جميع مخاطبيها وأنهت مطافها، قلنا للحكومة على ضوء ما رفعته إلى أنظارنا. . هذا عمل حكومي ومن الأعمال المنوطة بالجهاز التنفيذي. فعليكم أن توسعوا دائرة الحوار وأن تعتمدوا طريقة جديدة ومنهجا جديدا وذلك بأن تكون الحكومة حاضرة وأن يخاطب ممثلوا النقابات أرباب العمل في مختلف القطاعات. وقد كانت ولله الحمد تلك المذاكرات حسب ما قيل لي وحسب ما سمعت، منتجة ومثمرة جدا، وظهر للجميع ـ وهذا ما يثلج الصدر وينبىء بالخير ـ أن كل طرف من الطرفين المتحاورين تفهم ضروريات الطرف الآخر. فالعمال يعرفون ما هي ضروريات الفلاحة والصناعة والتجارة وأرباب العمل وكذلك يتفهمون المشاكل التي يعانيها العامل أو الفلاح يوميا.

ومن ثم خرجنا وخرجت أنا شخصيا بنظرة جديدة، ليس من الناحية الإجتماعية العامة، ولكن لمعالجة هذا المشكل الإجتماعي بكيفية مدققة لا تضيع حق أي من المتحاورين ولا تضر باقتصاد البلاد ولا تتسبب في تضخم مالي، وقبل كل شيء تضمن العمل لأكثر ما يمكن من المغاربة، فوجدت نفسي أمام مشكلتين.

المشكلة الأولى وحجمها حجم الكدية، وهي الترفيه عن الذين لهم أجور، والمشكلة الثانية لها حجم الجبال، وهي ضمان الشغل الضروري لمن لا شغل له. وقلت أنذاك كفانا وقوفا وراء الكدية التي تغطي الجبال. عادة ما يقال إن الإنسان يقف وراء السدرة التي تحجب عنه الغابة. أظن أن هذا تقليص من المشكل الحقيقي. فعندما نقف وراء الكدية نرى فقط حالة المأجورين اليوم، ولكن لما نصعد قليلا نشاهد بعيدا الجبال الشامخة من الذين لا شغل لهم وليسوا في انتظار أي فرج من أية ناحية كانت، فقلنا طيب، سنحاول أن نرضي المطالب الضرورية للمنخرطين في النقابات وغيرهم من العمال، وفي آن واحد أن نجعل من هذا العمل منطلقا طبيعيا للنظر في مشكلة لا أقول العاطلين أو الباطلين بل فاقدي الأمل.

وأنت شعبي العزيز، تعلم أكثر من غيرك وتعلم بالخصوص حين أخاطبك، وحين أنظر إليك وتنظر الي العين في العين والقلب على القلب، أنني لم أبخل ولن أبخل عليك بما لدينا جميعا من إمكانات والله يشهد أنه لو كان لدينا أكثر مما لدينا، لسهرت كل السهر على أن تنام مرتاحا وتصبح فرحانا.

ولكن مع هذا كله ما لا يدرك كله دفعة واحدة لا يترك بعضه. فلهذا كانت الأوامر لحكومتنا أن نضع إطارا عاما لميثاق اجتماعي على مدى أربع أو خمس سنوات، كل يعلم مراحل هذا الميثاق وكل يعلم أبوابه وفصوله وأرقام فصوله، سواء من ناحية الأجور أو ناحية الخدمات الإجتماعية. . كلنا سيعرف أنه في التاريخ الفلاني يجب فتح الحوار حول هذا المشكل للوصول إلى حل، وفي الشهر الفلاني



من السنة الفلانية يجب مراجعة أرقام كذا وأرقام كذا، حتى نصل بحول الله في ظرف هذا الزمن الذي يظهر طويلا، وهو في الحقيقة قصير، دون أي زلزال نقدي أو تجاري أو رجة بالنسبة لعملتنا الصعبة أو لالتزاماتنا مع صندوق النقد الدولي. وكل من غامر بأرقام خرافية لا هدف له إلا أن يدفع بهذا البلد في الفخ الذي يجعلنا غير ملتزمين بالتزاماتنا ويجعلنا نرجع إلى الوراء وراء الوراء بالنسبة للخطوات التي أقدمنا عليها والتضحيات التي تحملناها.

فعلينا أن نرضي المطالب من جهة وأن نحترم الالتزامات من جهة أخرى وليس هذا بمستحيل.

فإذن، شعبي العزيز، إذا نحن انطلقنا من المنطلق الآتي:

أولا بالنسبة لسنة 1991 الزيادة في الأجور بنسبة 15 في المائة سواء للعمال الفلاحين أو العمال وإذا نحن حسبنا من الناحية الإجتماعية التعويضات على الأولاد إذا كانوا ثلاثة والتعويضات على مدة المرض والتعويضات للمرأة في أيام حملها وهذا أمر مهم وعدة إصلاحات أخرى نصل إلى النتيجة الآتية:

كل من هو مأجور ويتقاضى أجرة شهرية، وبالطبع متزوج وله على الأقل ثلاثة أطفال سيكون الحد الأدنى المضمون لأجره خمسين درهما يوميا سنة 1991. ولا أريد أن أذهب أبعد من ذلك لأننا سنة 1992 سنواصل الحوار.

وأنا أتكلم هنا فقط عن المدخول الذي لم يكن يصل حتى الحد الأدنى للأجور سواء في الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص. بالطبع إذا كان المأجور عازبا سيتقاضى أقل من ذلك. ولكن العازب خفف الله عليه تكاليف الأبناء. فالعازب الذي يتقاضى خمسين درهما يوميا، وضعيته أفضل بكثير من المتزوج ذي الأطفال الذي يتقاضى مائة درهما يوميا، لأن الأطفال في الحقيقة مصدر المصاريف المنتظرة والغير المنتظرة.

وأصدرنا أمرنا كذلك للحكومة لتشجع النقابات وأرباب العمل على أن يتفقوا على وضع اتفاقيات جماعية في كل الميادين وعلى جميع المستويات، حتى يعلم هذا وذاك إلى أين يتجه وبأي سرعة يتجه ولمن يتجه.

فإذا نحن شعبي العزيز اتخذنا هذا كقاعدة — ولا أريد أن أدخل معك في الأرقام فالأرقام أمامي كثيرة وأخشى أن أخطىء بشأنها — وأعطينا أوامرنا لحكومتنا لتدخل في حوار مع النقابات وأرباب العمل على هذا الأساس الذي سيطبق من الآن سيمكننا أن ننطلق إلى ما هو أعلى وما هو أهم، علما منا بأن هذا الإصلاح سيكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة وضخمة جدا تبلغ مئات الملايير من السنتيمات. ولهذا فإننا نرى من الضروري أن ندعو إلى دورة استثنائية للبرلمان لدراسة قانون تعديلي لميزانية 1991. ولكن ليكن في علم الجميع أن هذه المبالغ ستكون ضخمة جدا تبلغ مئات الملايير من السنتيمات.

إن الرفع من الأجور أمر طيب ومهم جدا، ولكن الرفع من الأجور يدفع إلى الإستهلاك ولا يدفع للإنتاج. ولكن إذا نحن قررنا أن نرفع الأجور بكيفية منتظمة وألا ننتظر سبع أو ثماني سنوات حتى تتراكم المشاكل لنثب بعد ذلك إلى الأمام وفكرنا في آن واحد في التشغيل أي الإنتاج، سنكون في الحقيقة قد قمنا بعمل متناسق في إطار العقلانية حسب القواميس الجديدة ونحن على مشارف القرن المقبل، لأننا إذا رفعنا من الأجور دون أن نخلق مناصب شغل جديدة ومصانع جديدة ومشاريع فلاحية جديدة ماذا سيقع؟. سنكون قد أفرغنا الخزينة وشجعنا الإستهلاك، لأن الذي يحصل على مدخول أكبر سيستهلك أكثر سواء في الأكل أو اللباس أو غيرهما، وسيمتع نفسه، وهذا من حقه المشروع المطلق، ولكن الإنتاج سيبقى هو نفس الإنتاج، وعدد العمال سيظل هو هو. لا إننا نريد الشيئين معا فنحن طموحين كعادتنا وأصحاب تحديات. علينا من جهة أن نرفه على الناس ومن جهة



أخرى أن نشغلهم .

شعبي العزيز، لقد سمعت بأرقام تخيف فعلا . سمعت أنه إذا نظرنا إلى النسيج المغربي ، نجد أن خمسة ملايين من العائلات تشمل تقريبا اليد العاملة النشيطة في البلاد . ولكن عندما نجري عملية حسابية نجد أن في كل عائلة تقريبا شخص عاطل . وأعتقد أن هذا الرقم ليس من شأنه إدخال السرور والإطمئنان على النفوس، ولكن ليس من شأنه كذلك أن يركعنا ويثبط هممنا . فقد أنطنا شعبي العزيز ـ وكما في علمك ـ بالمجلس الوطني للشباب والمستقبل ، أن يشغل سنويا مائة ألف شاب مغربي . بالطبع لن نتمكن من القضاء نهائيا على البطالة فليست هناك دولة في العالم يمكن أن تزعم ألا بطالة فيها .

فدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي يبلغ عدد سكانها تقريبا 330 مليون نسمة ، يوجد بها اليوم 30 مليون عاطل أي بنسبة عشرة في المائة تقريبا . وعدد سكان المغرب 25 مليون نسمة ، ولكن ليس من حقه أن يكون لديه 2,5 مليون عاطل ولا ينبغي لنا أن نصل إلى ذلك الرقم ولا ينبغي لنا أن نقول إذا كانت هناك 10 في المائة فذلك شيء كاف . بل يجب علينا أن نقول لدينا واحد أو اثنين في المائة ، وهذا شيء معقول وممكن ، على شرط تطبيق الميثاق الإجتماعي والإلتزام بالسلم الإجتماعية والحوار البناء الهادف .

ولقد بدأ مجلس الشباب والمستقبل أعماله البارحة مع أن اليوم كان يوم عطلة ، وكنت أشتغل شخصيا مع الأمين العام لهذا المجلس الذي اجتمعت به اليوم أيضا . فمن الآن وحتى دورة مارس إن شاء الله سيمكنني أن أبشر جزءا كبيرا من أسرتي الكبيرة من العاطلين حاملي الشهادات أنهم سيشغلون كلهم قبل متم يوليوز المقبل ، وعددهم يتراوح ما بين 40 و 50 ألف . فهناك في المغرب اليوم ما بين 40و50 الف من حاملي الشهادات لا يتوفرون على شغل . إن هذا سيتحقق في المرحلة الأولى في شهر مارس المقبل . وفي المرحلة الثانية أي في النصف الثاني من هذه السنة ، فإن العملية التي شملت المدن ستمتد إلى البادية لتشغل أكبر عد ممكن من العاطلين حاملي الشهادات ، هذا زيادة على المائة ألف التي ستشغل سنويا .

كما أننا أصدرنا أوامرنا لينظر في حالة الشباب الذين يجندون في إطار الخدمة المدنية . فهؤلاء الشبابُ يلتحقون بالإدارات وبالوزارات ويشتغلون سنتين بكيفية ممتازة ويعتادون خلال هذين السنتين على تقاضي مرتب شهري ليس مهما طبعا ، ولكنهم يخططون على أساسه ، فمنهم من يكتري مسكنا بسيطا وربما منهم من يقدم على الزواج ومنهم من يشتري جهاز تلفزيون وثلاجة بالتقسيط ومنهم من يقتني سيارة صغيرة جدا أو دراجة نارية ، ولما تنتهي السنتان بعدما ألفوا نوعا من الإطمئنان والطمأنينة تستغني عنهم الإدارة ، علما بأن كل هؤلاء من خريجي الجامعات . إن هذا ليس معقولا والجميع متفق على أن ذلك ليس معقولا. ولذلك أقول لهؤلاء الشباب أننا سنجد في ظرف الستة أشهر المقبلة حلولا لهذه المشكلة . وبحول الله وقوته ومعونته والله المستعان والله المستعان والله المستعان أقول لهم ، ابتسموا للغد فلابد من إيجاد الحل ، وسنجده في الستة أشهر المقبلة حتى يتمكن كل واحد ولج الخدمة المدنية من الإستمرار فيها إلى أن يجد عملا قارا ودائما حتى يبلغ سن التقاعد .

هناك مشكلة أخرى والمشاكل الإجتماعية كثيرة ، جدا ولكن من أهمها المسكن . إن المغاربة أحرص الناس على بيوت السكن وهذا لا يدعو إلى الإستغراب . لماذا؟ : لأن الدول المتحضرة والتي تركت وتترك وستترك بصماتها وعلاماتها على مر التاريخ هي الدول الساكنة والمحبة للسكن . فلو كان سكان المغرب من الرحل لما كان له تاريخ يعود إلى 1200 سنة . فتاريخنا يدل على أننا من سكان البيوت وليس الخيام . وهذه جبلة فينا نحمد الله عليها . وهنا أيضا لا أقول أن هناك حلا واحدا أو حلين أو ثلاثة وربما أكثر، وإذا مزجنا هذا بذاك سيتوفر صغار المأجورين سواء كانوا في القطاع



الخاص أو في القطاع العام بعد خمسة عشر سنة أو عشرين سنة، عندما يقتربون على التقاعد على مسكن يستقرون فيه كمواطنين صالحين يؤدون واجباتهم ويؤدون ضرائبهم ويقومون بعملهم. فمن حق المأجور الثابت والمعقول حينها يتقاعد أو يكون على وشك التقاعد أن يقول في قرارة نفسه: الآن بعد أن خدمت بلدي إما في القطاع الخاص أو في القطاع العام، سأذهب لأرتاح في داري التي سأتركها لأبنائي.

شعبي العزيز، حتى هذه المسألة مطروحة. لذا أطلب منك خمس أو أربع سنوات من السلم الإجتماعي، من الميثاق الإجتماعي. وسأفسر لك لماذا ذلك. والآن سأدخل معك في حوار خاص وشخصي. إن الله سبحانه وتعالى أراد أن يقلدني مسؤولياتك المقدسة مدة ثلاثين سنة فبعد شهرين حسب التقويم الميلادي، ستكون قد مرت بالضبط ثلاثون سنة من الترابط والتساكن فيها بالطبع ما هو مر وما هو حلو، فيها ما يضحك وما يبكي. وكان ما يضحك ولله الحمد أكثر بكثير مما يبكي، ولكن السائد فيها هو ما يدفع إلى الصمود والأمل والتجند.

شعبي العزيز، لم تبقي سوى ستة أشهر تقريبا لتنتهي قضية الصحراء لكنها لم تنته بعد. وأنا لا أعرف من أوهمك أو أراد أن يوهمك بأن قضية الصحراء انتهت. قضية الصحراء لم تنته الآن، فمجلس الأمن الدولي سينظر فيها حسب ما أظن ابتداء من 15 من الشهر الحالي أو فيما بعد، لأنه مشغول الآن مثلنا جميعا بما يقع في الشرق العربي العزيز. فبخصوص قضية الصحراء، لازال ينتظرنا الإستفتاء الذي يتطلب تجندا ويفرض علينا النهوض بأنفسنا من جديد. ولكن لنفرض أن المشكل انتهى، وأن الاستفتاء تم، ودخلنا ولله الحمد عهد المغرب الموحد من طنجة إلى الكويرة، فماذا سيبقى شعبي العزيز لخديمك هذا من عمل سوى الإنكباب على إسعادك ماديا. فمعنويا الشعب المغربي سعيد دائما وإذا لم يكن كذلك فإنه سيكون في الحقيقة عاقا أمام الله تعالى الذي وهبنا أرضا ممتازة ومناظر جميلة ومياها وأنهارا وصحاري وثلوجا وجبالا، ووهبنا من الخيرات ما يجعل الكثير يحسدوننا عليها ويتآمرون علينا الآن.

إننا عملنا أنت وأنا منذ ثلاثين سنة أكثر ما يمكن، فلنستمر في الصبر ولنتمم المدة الفاصلة بيننا وبين الإستفتاء وآنذاك ـ شعبي العزيز ـ لن يبقى أمامي من طموح إلا شيء واحد وهو خدمتك وإسعادك. إسعاد شبابك وطمأنة كهولك والرأفة بشيوخك. فلنركب مركب المستقبل والعمل والميثاق الإجتماعي والسلم الإجتماعي، وأنت تعرف شعبي العزيز، أنني لم ألتزم لك أبدا بشيء ولم أف به. إن سنة 1991 ستكون منطلقا ـ فنحن نريد السلم لا أقصد بأننا في حالة حرب ـ ولكنني أقصد بالسلم تلك السلم التي تتجدد كل سنة، كما أن ذلك لا يعني أنني سأطلب منكم التوقيع على أربع سنوات. لا. أبدا إننا سنكون كلنا حذرين خلال هذا السلم وأنا أول من سيكون حذرا، وربما ستجدني في غالب الأحيان واقفا إلى جانبك أكثر من وقوفي إلى جانب الجهاز التنفيذي أو الجهاز التشريعي الذي يتحمل مسؤوليته بدوره في الإيجابيات والسلبيات معا، لأن السلبيات لا يتحمل مسؤليتها الجهاز التنفيذي لوحده، ذلك أن هذين الجهازين مسؤولان معا. إنني سأقف إلى جانبك أكثر من وقوفي إلى جانبهما. ولي اليقين أننا سنصل بهذه الكيفية إلى المبتغى، لكن في إطار سلم اجتماعي حذر بحيث نستأنف الحوار كل سنة على ضوء الإنتاج الذي تم تحقيقه وعلى ضوء التضخم أو عدم التضخم المالي، وعلى ضوء الأسواق التي اكتسحناها وتلك التي لم نكتسحها بعد الخ. فإذا نحن قطعنا بالفعل الأربع أو الخمس سنوات هذه بسلام فإننا لن نكون آنذاك نسير في طريق عادية بل سنكون نسير جميعا في طريق سيار، لأنه لن يبقى لخادمك الأول أي شغل آخر سوى النظر في سبل تحقيق سعادتك وإسعادك.

شعبي العزيز:



أرجوك ألا تخيب أملي وأرجوك أن تتفهم كلامي وأرجوك أن تأخذ معي بزمام الأمور في كل بيت بيت . لأننا إذا اتبعنا النهج والبرنامج الذي سطرت لك خطوطه العريضة ، فلي اليقين أننا سننجح . ولكي أختم وأوضح كلامي أكثر أقول : هناك أولا الزيادة في الأجور ولو كان بالإمكان أن أزيد بنسبة عشرين أو خمسة وعشرين أو ثلاثين في المائة لفعلت . ولكنني أمين كذلك على التوازنات . فالآن نرفع من الأجور بنسبة 15 في المائة إلى جانب الزيادة في التعويضات العائلية والإجتماعية .

والنقطة الثانية تتعلق بتشغيل ما بين 40 و 50 ألف من العاطلين الحاصلين على الشهادات . والنقطة الثالثة تهم تشغيل مائة ألف عاطل كل سنة ، وهذا العدد معروف ومحصى . والنقطة الرابعة تتعلق بربط الحوار كل سنة للنظر في النتائج الماضية ، ولتحديد الخطوات المقبلة . أما النقطة الخامسة وهي بيت القصيد فتتعلق بإيجاد البيت المشرف لكل أجير كان على وشك أن تنتهي عقدته مع مشغله .

هذه شعبي العزيز هي كلمتي إليك . ونصيحتي لك أخيرا إياك ثم إياك أن تنسى صحراءك فلازال جنودك في الصحراء ، ولازال الجدار واقفا ولازال الحذر والإحتياط والحيطة من أوجب الواجبات . فمن سكر دماغك بالقول بأن قضية الصحراء انتهت أطلب من الله أن يسكر دماغه . فالقضية لم تنته بعد ، ولكن ستنتهي عما قريب وآنذاك سيكون هناك الكثير مما يتعين علينا القيام به .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد أن هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب صدق الله العظيم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

**15 جمادى الثانية 1411 هـ ـ 2 يناير 1991**